الجولة الاولى

لم تندفع سلطات الاحتلال في اتجاه توجيه ضربة قاضية مباشرة الى شركة كهرباء القدس، فقد كان ذلك متعذراً لاعتبارات سوف نتعرّف عليها في سياق هذه الدراسة. وبدلاً من ذلك، اعتمدت سياسة الخطوة ـ خطوة، بتوجيه ضربات صغيرة تراكمية متلاحقة، واستخدمت الضغط المباشر على الشركة مع القضم التدريجي لها، وخلق كل ما من شأنه افشال محاولاتها للتغلّب على هذه الضغوط أو مجابهتها بفاعلية، حتى أمكن وضعها على حافة الافلاس، واعلان عجزها من الايفاء بالتزاماتها التي حدّدها امتيازها نفسه، ومن ثم التقدّم ببدائل اسرائيلية بعد اضطرار الشركة الى اعلان عجزها عن متابعة اعمالها. ونجحت السلطات، في خلال سنوات قليلة، في تحقيق اهدافها واغراق شركة الكهرباء بالديون، وتحميلها اعباء ومهام فوق طاقتها، ومهّدت الطريق أمام افلاسها. وظهرت هذه السياسة جليّة في اجراءين كبيرين: اولهما، استيلاء السلطات الاسرائيلية، في آذار (مارس) ١٩٦٨، على جميع الاسهم المملوكة لأمانة القدس والبالغة ٨,٣ بالمئة من مجموع أسهم الشركة. وقد مهّدت لهذا الاجراء بابعاد أمين مدينة القدس، رئيس مجلس ادارة شركة الكهرباء، روحي الخطيب، وتعيين عضوين جديدين في مجلس ادارة الشركة يمثّلان القدس الغربية، في ما اعتبر تدخلاً في هيكلية الشركة، وربطاً لمجلس ادارتها ببلدية القدس الغربية، في موازاة عملية توحيد القدس الذي أعلنته اسرائيل بعد العام ١٩٦٧. وثانيهما، اقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عدداً من المستوطنات والاحياء السكنية في منطقة القدس، كان أولها حي «رامات اشكول»، ثمّ اقامت محطات توليد فرعية للطاقة، لتزويد المناطق الجديدة بالكهرباء، في ما اعتبر اعتداء مكشوف على امتياز الشركة العربية حيث تقع هذه المناطق داخل دائرة امتيازها. وردّت الشركة على هذه الاجراءات برفع دعوى قضائية ضد شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، ونجحت في كسب الدعوى، وتولّت تزويد الحي اليهودي بالتيار الكهربائي ابتداء من العام ١٩٦٩[١٣].

أدّى هذان التطوّران الى نتيجتين متناقضتين، وأوقعا الشركة العربية في مأزق لاحق. فمن جهة، نجحت الشركة في المحافظة على توزيع الطاقة في مناطق امتيازها، غير انها سجّلت، من جهة أخرى، أول سابقة من نوعها في تاريخها بتزويدها الاحياء السكنية اليهودية والمستوطنات بالطاقة وانارتها. وقد وضع هذا التطور الشركة نفسها أمام تحدٍ كبير تطلّب منها اظهار قدرة اضافية في تزويد المستوطنات بالكهرباء؛ إذ سرعان ما أدّى اتساع دائرة توزيع الطاقة، بعد اضافة المناطق اليهودية الجديدة، الى زيادة الاحمال الكهربائية. وكان على الشركة، للتغلّب على ذلك، ان تتخذ أحد أمرين: اما ان تقوم باستيراد مولدات جديدة للعمل ورفع معدّل انتاجها من الطاقة الكهربائية والايفاء بالتزاماتها الجديدة كاملة، وإما اللجوء الى تقنين التوزيع. وقد مارست الشركة الخيارين تباعاً، فتقدّمت من سلطات الاحتلال بطلب شراء مولدين جديدين بقوة ٦ ميغاواط للواحد. غير انها لم تتمكّن من تحقيق رغبتها لعدم توفّر سيولة مالية في خزائنها[١٤]، فاضطرت الى اللجوء الى الخيار الثاني، وقامت بتقنين توزيع الطاقة وقطعها في اثناء ساعات الحمل القصوى، ممّا أدّى الى تصاعد النقمة في أوساط المستوطنين، لم تهدأ الاّ بعد تزوّد الشركة بما ينقصها من التيار الكهربائي من طريق شرائه من شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، ممّا أدّى الى تحولها، تدريجياً، من منتج للطاقة الى موزّع لها. وبناء عليه، تمّ في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢، أول ربط فعلي لخطوط الشركة العربية بخطوط الشركة القطرية الاسرائيلية، بدءاً من رامات اشكول اولاً، ثمّ توالت عمليات الربط فيما بعد[١٥].

وفي وقت لاحق، أجبرت شركة كهرباء القدس على التنازل عن حقها في تحصيل فائدة سنوية